أثر تحليل العوامل المؤثرة على المنشأة والقياس المرجعى للأداء فى تقييم المراجع لمخاطر المنشأة "دراسة ميدانية"

إعداد

الباحثة

أسماء محمد عبد الرحمن القبانى

معيدة بقسم المحاسبة - كلية التجارة بنات

جامعة الأزهر

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر العوامل المؤثرة على المنشأة والقياس المرجعى للأداء فى تقييم مخاطر المنشأة . وفى سبيل تحقيق ذلك قامت الباحثة بعرض وتحليل كافة العوامل المؤثرة على المنشأة الواجب على المراجع دراستها واختيار عينة قدرها ١٤٢ مراجع من مزاولى مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر وإجراء دراسة ميدانية عن طريق الإستقصاءات مع جميع مفردات عينة الدراسة (٦٠ من مراجعى الجهاز المركزى للمحاسبات ، ٨٢ من مراجعى مكاتب المراجعة الخاصة). وهدفت الدراسة الميدانية إلى تحديد مدى مواكبة المراجعين فى مصر للتطورات الحديثة الى تنص عليها معايير المراجعة المصرية وهى دراسة وتحليل العوامل الداخلية والخارجية المرتبطة بالمنشأة موضوع المراجعة والقياس المرجعى للأداء ، وذلك كأساس لتحديد المخاطر المحتمل حدوثها وعلاقتها بالتأكيدات التى تتضمنها القوائم المالية ، وتقدير احتمال حدوثها ودرجة جوهريتها لتحديد خطر المراجعة وتخفيضه إلى مستوى مقبول. وتوصلت الدراسة الميدانية إلى أن هناك إدراك لدى المراجعين بالجهاز المركزى للمحاسبات ، والمراجعين بمكاتب المراجعة الخاصة أن من واجبهم تطبيق معايير المراجعة الحديثة المرتبطة بتقييم ومواجهة مخاطر المنشأة عند القيام بأعمال المراجعة ، إلا أنه من الوجهة العملية والواقعية لا يوجد إلتزام كامل بتطبيق هذه المعايير .

الكلمات المفتاحية : العوامل المؤثرة على المنشأة – القياس المرجعى للأداء – مخاطر المنشأة – مخاطر التحريفات الجوهرية .

أولاً : طبيعة ومشكلة البحث :

شهدت السنوات الأخيرة حدوث تطورات جوهرية فى معايير المراجعة المتعارف عليها، فقد أصبح الإهتمام فى التخطيط للقيام بالمراجعة يرتكز على المراجعة على أساس خطر التحريف ، وذلك بدراسة العوامل المؤثرة على نشاط المنشأة (الداخلية والخارجية) بشكل تفصيلى **(طميرة ،٢٠١٣، ٧٢) .**

على أساس دراسة هذه العوامل يمكن للمراجع أن يحدد مجالات الخطأ والغش المحتمل حدوثه فى القوائم المالية وتحديد درجة احتمال حدوثه ومدى جوهريته ، وعلى أساس التحديد السابق يوجه اهتمامه فى المراجعة إلى المجالات الهامة المحتمل حدوث أخطاء وغش جوهرى بها ، وبالتالى اكتشاف ما قد يوجد من مخالفات جوهرية وتخفيض خطر المراجعة إلى المستوى المناسب مع تخفيض الإختبارات الأساسية وبالتالى إتمام المراجعة بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية **(حسانين ، ٢٠١٢، ٧٠-٧٣) (Bedard & Johnstone,2010,50) .**

وقد تم تعديل معايير المراجعة المتعلقة بالتخطيط وأصبحت تتكون من المعايير التالية :

رقم المعيار	الموضوع
٣٠٠	تخطيط عملية مراجعة القوائم المالية .
٣١٥	تفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام .
٣٢٠	الأهمية النسبية فى المراجعة .
٣٣٠	إجراءات المراقب لمواجهة المخاطر التى تم تقييمها .

وبدراسة المعايير السابقة نلاحظ أن تحليل العوامل المؤثرة على المنشأة (الداخلية والخارجية) والقياس المرجعى للأداء تمثل فى الوقت الحاضر الأساس الذى يعتمد عليه المراجعين فى العالم فى التخطيط والقيام بعملية المراجعة بكفاءة وفعالية .

إذ أنه بدراسة العوامل المؤثرة على المنشأة وبالأخذ فى الإعتبار القياس المرجعى للأداء يمكن تحقيق الأهداف التالية **(يوسف ،٢٠١٦، ٣٣)** :

أولاً : تفهم المنشأة وتقييم مخاطر التحريف الهامة من خلال إتخاذ الخطوات التالية :

١) تحديد المخاطر المحتمل أن تواجه المنشأة .
٢) تحديد إحتمالية حدوث المخاطر.
٣) تحديد نوعية التحريفات المحتملة .

٤) تحديد مدى جوهرية التحريفات .

٥) تحديد إجراءات المراجعة الواجب إتخاذها لاكتشاف التحريفات (الأخطاء والغش) فى القوائم المالية .

ثانياً : تحديد الأهمية النسبية فى المراجعة .

ثالثاً : تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة المخاطر التى تم تقييمها من خلال اتخاذ الخطوات التالية :

١) التحقق من مدى ملاءمة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية ومدى كفاية الإفصاحات المتعلقة بالبنود ذات الطبيعة الخاصة .

٢) تحديد المجالات التى يكون فيها اعتبارات المراجعة الإضافية ضرورية .

٣) تقييم أدلة المراجعة التى تم الحصول عليها للتحقق من كفايتها وملاءمتها .

٤) تحديد كيفية الإستفادة من الإجراءات التحليلية فى التخطيط والقيام بالمراجعة .

٥) التحقق من مدى ملاءمة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية ومدى كفاية الإفصاحات فى القوائم المالية .

من العرض السابق يتضح أهمية تحليل العوامل المؤثرة على المنشأة والقياس المرجعى للأداء فى الوقت الحاضر ، إذ يعتمد عليه المراجعين فى العالم فى تحقيق الأهداف التالية :

١) تفهم المنشأة وتقييم مخاطر التحريف الهامة .

٢) تحديد الأهمية النسبية فى المراجعة .

٣) تحديد إجراءات المراجعة لمواجهة المخاطر التى تم تقييمها .

مما يساهم فى القيام بالتخطيط للمراجعة وإتمام المراجعة بكفاءة وفعالية .

من خلال العرض السابق نجد أن مشكلة البحث تتمثل فى التساؤلين التاليين :

- **ما هو أثر العوامل المؤثرة على المنشأة والقياس المرجعى للأداء فى تقييم مخاطر التحريف الهامة ؟**
- **هل هناك إدراك كامل للمراجعين فى مصر للإتجاهات الحديثة التى تتضمنها معايير المراجعة الحديثة والتى تتطلب ضرورة دراسة العوامل المؤثرة على المنشأة والقياس المرجعى للأداء عند التخطيط والقيام بالمراجعة لإتمامها بكفاءة وفعالية ؟**

ثانياً : هدف البحث :

بيان أثر دراسة وتحليل العوامل المؤثرة على المنشأة والقياس المرجعى للأداء فى تقييم مخاطر التحريف الهامة ، و تحديد مدى مواكبة المراجعين فى مصر للتطورات الحديثة عند القيام بالتخطيط للمراجعة وذلك بدراسة وتحليل العوامل الداخلية والخارجية المرتبطة بالمنشأة موضوع المراجعة والقياس المرجعى للأداء وذلك كأساس لتحديد المخاطر المحتمل حدوثها وعلاقتها بالتأكيدات التى تتضمنها القوائم المالية ، وتقدير احتمال حدوثها ودرجة جوهريتها لتحديد خطر المراجعة وتخفيضه إلى مستوى ومقبول .

ثالثاً : أهمية البحث :

لهذا البحث أهمية فهو يساهم فى تقييم أوضاع مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر التى تقوم بها مكاتب المراجعة وكذا الجهاز المركزى للمحاسبات للتحقق من مواكبة ما حدث من تطورات فى المراجعة فى السنوات الأخيرة .

رابعاً : محتوى البحث :

الإطار العام للبحث :

(طبيعة ومشكلة البحث – هدف البحث – أهمية البحث – محتوى البحث)

الفصل الأول : الدراسات السابقة .

- المبحث الأول : الدراسات التى إهتمت بإيضاح أثر العوامل المؤثرة على المنشأة فى تقييم المراجع لمخاطر المنشأة .
- المبحث الثانى : الدراسات التى إهتمت بإيضاح أثر القياس المرجعى للأداء فى تقييم المراجع لمخاطر المنشأة .
- ملخص الفصل الأول .

الفصل الثانى : القواعد الإرشادية الواجب على المراجع الإلمام بها لتقييم ومواجهة مخاطر المنشأة.

- المبحث الأول : القواعد الإرشادية التى تضمنها معيار المراجعة رقم (٣١٥) وعنوانه " تفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام " .

- المبحث الثانى : القواعد الإرشادية التى تضمنها معيار المراجعة رقم (٣٢٠) وعنوانه " الأهمية النسبية فى المراجعة " .
- المبحث الثالث : القواعد الإرشادية التى تضمنها معيار المراجعة رقم (٣٣٠) وعنوانه " إجراءات المراقب لمواجهة المخاطر التى تم تقييمها " .
- ملخص الفصل الثانى .

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية .

- المبحث الأول : تصميم الدراسة الميدانية .
- المبحث الثانى : تحليل البيانات ونتائج الدراسة الميدانية .
- ملخص الفصل الثالث .

خاتمة البحث .

أولا : ملخص البحث

ثانياً : النتائج النهائية للبحث .

ثالثاً : خلاصة و توصيات البحث .

مراجع البحث .

ملاحق البحث .

الفصل الأول: الدراسات السابقة

ناقش هذا الفصل أهمية دراسة العوامل المؤثرة على المنشأة والقياس المرجعى للأداء ، وذلك من خلال عرض الدراسات السابقة ذات الصلة ، وتضمن هذا الفصل المباحث التالية :

- **المبحث الأول** : تم فى هذا المبحث عرض الدراسات السابقة التى أوضحت كيفية تأثير العوامل المؤثرة على المنشأة فى تقييم مخاطر المنشأة ، وأهمية دراستها بالنسبة للمراجع وللمراجعة بشكل عام .

(١)- دراسة (Eilifsen et al., 2001) تطبيق نموذج المراجعة على أساس مخاطر الأعمال	
هدف الدراسة	إلقاء نظرة عامة على أحد مناهج المراجعة الجديدة (منهج المراجعة على أساس المخاطر) وتقديم الدليل على إمكانية تطبيقه فى الواقع العملى .
تصميم الدراسة	دراسة ميدانية لعملية مراجعة قامت بها مؤسسة KPMG عام ١٩٩٧ عند مراجعتها لإحدى البنوك بجمهورية التشيك وذلك فى أول عام لتطبيق منهج المراجعة على أساس المخاطر على هذا البنك ، حيث تم إجراء مقارنة بين نتائج وأدلة المراجعة فى هذا العام مع مثيلها فى الأعوام السابقة .
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى النتائج التالية من خلال الإعتماد على منهج المراجعة على أساس المخاطر : ١- التغير فى توقيت عملية المراجعة حيث تميل عملية المراجعة إلى الطبيعة المستمرة بدلاً من المراجعة فى نهاية العام حيث أن المراجع يقوم بتقييم إجراءات الرقابة ومؤشرات تقييم الأداء بشكل مستمر. ٢-انخفاض عدد ساعات المراجعة بنسبة تصل إلى ١٠% مقارنة بالفترات السابقة. ٣- إن تطبيق منهج المراجعة على أساس المخاطر فى العام الأول وجه انتباه المراجع إلى مخاطر العمليات والمخاطر الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية والتكنولوجية التى تم تجاهلها فيما سبق . وفى الوقت ذاته قل الإهتمام بالخطر على أساس أهداف المراجعة والتى كانت تمثل الإهتمام الرئيسى للمراجع فى ظل المنهج التقليدى . ٤- الرؤية الأكثر شمولاً للمخاطر التى تحيط بالبنك والمتعلقة باستراتيجية البنك والمخاطر الإجتماعية والسياسية والتكنولوجية والتى لم يمكن ملاحظتها من قبل . ٥- الإهتمام بالعمليات الأساسية بالمنشاة والربط بين مخاطر الأعمال ومخاطر المراجعة يسمح للمراجعين بتخفيض الإختبارات الأساسية . ٦- زيادة القيمة المضافة للمنشاة محل المراجعة . ٧- التحول إلى الأدلة غير التقليدية والمتعلقة بالمخاطر الرقابية والإستراتيجية ومقاييس الأداء

(٢)- دراسة (Erickson et al., 2002) **لماذا تفشل مهمات المراجعة ؟ دليل إثبات من شركة Lincolon للإدخار والإقراض .**	
هدف الدراسة	بيان مدى أهمية منهج المراجعة على أساس المخاطر وأثره على كفاءة المراجعة الخارجية .
تصميم الدراسة	هى دراسة عملية لمؤسسة لينكولن للإقراض Lincolon Saving an Loan (LSL) وقد اهتمت بفحص اجراءات المراجعة والقرارات التى أدت إلى فشل المراجعة فى هذه المؤسسة .
نتائج الدراسة	أرجعت الدراسة السبب الحقيقى وراء فشل المراجعة فى هذه المؤسسة إلى فشل مراجعى الحسابات فى الحصول على المعرفة الكافية بشأن بيئة أعمال المنشأة وظروف الصناعة التى تنتمى إليها والقوة المؤثرة عليهما ، وقد أوضحت الدراسة أن الأدلة التى يتم الحصول عليها باستخدام منهج المراجعة على أساس المخاطر يمكن الوثوق بها والإعتماد عليها بشكل أكبر من الأدلة التى يتم الحصول عليها فى ظل المنهج التقليدى للمراجعة حيث أن الجزء الأكبر من الأدلة يتم الحصول عليها من مصادر خارجية عن المنشاة والتى يمكن الإعتماد عليها بشكل أكبر من الأدلة التى يتم الحصول عليها من داخل المنشاة ، وخاصة فى حالة حدوث غش من قبل الإدارة مما يبرز أهمية المعلومات الخارجية مقارنة بالمعلومات التى يتم الحصول عليها من داخل المنشاة محل المراجعة .
(٣)- دراسة (خليل ،٢٠٠٢) **تطوير أساليب وإجراءات المراجعة لخدمة سوق المال فى مصر –دراسة تحليلية ميدانية**	
هدف الدراسة	تطوير المنهج الإجرائى (أساليب وإجراءات) المراجعة فى مصر فى ضوء متطلبات بيئة سوق الأوراق المالية من زيادة نطاق الإهتمام بالخطر والرقابة ، وبما يساعد على أداء المراجعة فى المجالات المختلفة المرتبطة بسوق الأوراق المالية بدرجة مناسبة من الكفاءة والفاعلية .
تصميم الدراسة	دراسة ميدانية من خلال توزيع ٦٥ قائمة استقصاء على مكاتب المراجعة التى تم الإستقرار عليها ضمن إطار العينة ، بالإضافة إلى إجراء المقابلات الشخصية مع بعض مفردات العينة للرد على استفساراتهم .

نتائج الدراسة	١- أن هناك اتجاه متزايد نحو تقييم الخطر على مستوى الشركة من جانب المراجع الخارجى كمدخل ضرورى لمواجهة التحديات . ٢- أن هناك اتجاه متزايد نحو زيادة الإهتمام بالرقابة الداخلية من جانب المراجعين كمدخل ملائم لمواجهة التحديات . ٣- أن الإتجاه المتزايد بالرقابة عبرت عنه العديد من المنظمات المهنية المنوطة بالإهتمام بكفاءة أداء الشركات لنشاطها الإقتصادى . ٤- أن التوجه الرئيسى فى تطوير أساليب وإجراءات المراجعة يجب أن يكون فى ضوء التوجهات السابقة نحو تقييم الخطر و الإهتمام بدراسة وبتقييم وظيفة إدارة الخطر كمدخل مناسب لمواجهة التحديات التى يطرحها نطاق المسئولية اللازم لخدمة سوق المال فى مصر .
(٤)- دراسة (O'Donnell and Schultz, 2003) **تأثير التركيز على مراجعة عمليات النشاط تدعيماً لأحكام الإجراءات التحليلية**	
هدف الدراسة	تحديد الإختلاف بين منهج المراجعة على أساس المخاطر والمنهج التقليدى فيما يتعلق بطريقة تقديم المعلومات وتأثير ذلك على قدرة المراجع على تحديد المناطق المحتملة للمشكلات وذلك خلال مرحلة التخطيط للمراجعة .
تصميم الدراسة	تجربة ميدانية من خلال تقديم معلومات لمجموعة من المراجعين – والذين يعملون فى ظل المنهج التقليدى ، وطلب منهم أن يقوم باستخدام الإجراءات التحليلية لتحديد الخطر على مستوى القوائم المالية .
نتائج الدراسة	أوضحت الدراسة أن الإختلاف فى طريقة عرض المعلومات هو أمر من شأنه التأثير على قدرة المراجع على تحديد الظروف المسببة للمخاطر. وأن الإعتماد على منهج المراجعة على أساس المخاطر قد أدى إلى زيادة قدرة المراجعين على تحديد قدر أكبر من الأخطاء وتقدير أفضل للخطر على مستوى القوائم المالية وذلك مقارنة بالمنهج التقليدى ، نتيجة تحسين هيكل المعرفة لدى المراجع .
(٥)- دراسة (Kotchetova, 2003) **تحليل محتوى استراتيجية العميل وعمليات تنفيذ الإستراتيجية: الأثر على تقييم الخطر وتخطيط المراجعة**	
هدف الدراسة	تفسير أثر تحليل محتويات استراتيجية المنشأة وأنشطة تنفيذ الإستراتيجية على تقييم المخاطر وتخطيط عملية المراجعة .
تصميم	دراسة تجريبية من خلال تقديم مستويات متنوعة من المعلومات الإستراتيجية لمجموعة

الدراسة	من المراجعين (تبدأ من عدم وجود معلومات استراتيجية حتى دمج محتويات استراتيجية المنشأة مع الأنشطة التى تقوم بها لتنفيذ الإستراتيجية) وفى كل مرة يطلب منهم تقييم مخاطر النشاط وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية .
نتائج الدراسة	١- تحسين دقة تقييم المراجع لمخاطر النشاط ، حيث يساعد تحليل محتوى الإستراتيجية والأنشطة فى جمع المعلومات عن البيئة الداخلية والخارجية للمنشأة بالطريقة التى تسمح بتقييم مخاطر النشاط عند مستوى قريب من المستوى الذى يوفره المراجع الخبير. ٢- دقة تقدير مخاطر التحريفات الجوهرية .
(٦)- دراسة (مجاهد ، ٢٠٠٥) **إطار مقترح لتقدير مخاطر أعمال العميل باستخدام مدخل مراجعة الأنظمة الإستراتيجية وأثر ذلك على أحكام المراجعين عن أداء أعمال العميل – دراسة تطبيقية**	
هدف الدراسة	١- بحث كيفية استخدام مدخل مراجعة الأنظمة الأستراتيجية بهدف تحقيق الإنتقاء الإستراتيجى للمعلومات اللازمة لتقييم مخاطر أعمال العميل . ٢- تحديد أثر تطبيق مدخل مراجعة الأنظمة الإستراتيجية على توفير معلومات تمكن مراجعى الحسابات من فهم وإدراك العلاقات بين الأنظمة المحيطة بالعميل . ٣- تحديد التأثير المتوقع لمدخل مراجعة الأنظمة الإستراتيجية على أحكام المراجعين بشأن الخطر الكلى للعميل .
تصميم الدراسة	من خلال توزيع قوائم استقصاء على مجموعة من المراجعين فئة مراجع أول فأعلى من القائمين بعملية المراجعة لشركات تجارة التجزئة الكبيرة ، طلب منهم أن يقيموا مقاييس أداء العميل فيما يتعلق بأداء إدارة التوزيع وخدماتها المعاونة كإدارة فرعية فى إطار التحليل الإستراتيجى للجزء الأول من قائمة الإستقصاء والذى يلقى الضوء على نظرة عامة عن الصناعة والوضع الإستراتيجى للعميل . ويأتى بعد التحليل الإستراتيجى للعميل ضرورة قيام المراجعين بتقييم المعلومات المنتقاه مع التحليل الإستراتيجى للعميل ومدى توافقها من عدمه مع معايير الصناعة عن طريق الحصول على معلومات تفصيلية عن أداء عمليات التوزيع وخدماتها المعاونة . بعد ذلك يقوم المشاركون فى الدراسة بأداء تحليل للعمليات من خلال معلومات فى الإستقصاء للحكم على مدى توافق مقاييس أداء العميل مع توقعاتهم عند مقارنتها بمتوسطات النشاط .
نتائج الدراسة	١- أداء التحليل الإستراتيجى للعميل قبل تقييم مخاطر التحريف فى القوائم المالية يمكن أن يحد من الشك المهنى وهذا يرتبط بطبيعة المعلومات المنتقاه من التحليل الإستراتيجى

	وليست مرتبطة بمجرد أداء التحليل الإستراتيجى فى حد ذاته . ٢- عندما تكون استراتيجية العميل غير متوافقة مع معايير الصناعة ، فإن المراجعين يشغلون معلومات عمليات العميل الأساسية بطريقة متقنة واجتهادية أكثر لأن المعلومات الأولية التى يحصلون عليها تقودهم لإدراك أن العميل يكون فى وضع غير طبيعى ، وهذا يعطى دليل على كفاءة عملية المراجعة .
(٧)- دراسة (منصور ، ٢٠٠٥) **نموذج مقترح لمراجعة إدارة مخاطر الأعمال – دراسة نظرية ميدانية**	
هدف الدراسة	وضع نموذج معيارى (إرشادى) لمراجعة إدارة مخاطر الأعمال يتضمن الأبعاد المختلفة المرتبطة بعملية مراجعة إدارة مخاطر الأعمال . وأهمها ، أهدافها ، نطاقها ، المقومات اللازمة لها ،القائمين بها ،إجراءاتها ،والإطار الفكرى الذى يحكمها .
تصميم الدراسة	إعداد قائمة استقصاء للتعرف على آراء بعض العاملين فى إحدى شركات قطاع التأمين المصرى شملت عينة مكونة من ١٠٠ مفردة من العاملين ، وذلك بخصوص أهمية مراجعة إدارة مخاطر الأعمال ، أيهم أفضل لمراجعة برنامج أو عملية إدارة مخاطر الأعمال المراجع الداخلى أم الخارجى أم فريق عمل متكامل التخصصات ، وكذلك تحديد وجهات نظر المستقصى منهم بخصوص مبررات وعوائق مراجعة إدارة مخاطر الأعمال .
نتائج الدراسة	١- أدت كثرة وتنوع مخاطر الأعمال وخطورة التأثيرات التى قد تسفر عنها إلى ضرورة إدارة هذه المخاطر من خلال إتخاذ القرارات اللازمة لتجنبها أو الحد منها وتقليل الخسائر التى قد تسفر عنها . ٢- أن مراقبي الحسابات يأخذون فى اعتبارهم مخاطر الأعمال وكيفية ادارتها ، عند التخطيط لعملية المراجعة وعند تقييم نظام الرقابة الداخلية .
(٨)- دراسة (O'Donnell & Schultz, 2005) **التأثير الشخصي(المتحيز) في مراجعة خطر الأعمال: هل تقدير الخطر الاستراتيجي يمكن أن يجعل حكم مراقب الحسابات غير موضوعي عن التفاصيل المحاسبية؟**	
هدف الدراسة	توضيح ما إذا كان تقدير الخطر على مستوى المنشاة يؤثر على قدرة المراجع فى التعرف على المخاطر التى تظهر على مستوى أرصدة الحسابات .
تصميم الدراسة	حيث تم عمل تجربتين، الأولي : اعتمدت علي ٩٠ مراقب حسابات ، الثانية: اعتمدت علي ٤٨ مراقب حسابات .

نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى أنه عندما يقوم المراجع بتقييم المخاطر على مستوى المنشاة قبل الإجراءات التحليلية فإن تقييم المخاطر الإستراتيجية يرتبط بشكل إيجابى مع تقييم المراجع لمخاطر التحريفات الجوهرية التى يحددها للحسابات .
(٩)- دراسة (Chen et al, 2006) **دراسة تجريبية لتأثير عوامل الخطر علي تقديرات مراقب الحسابات للخطر**	
هدف الدراسة	تحديد عوامل الخطر التي تؤثر علي تقديرات مراقبي الحسابات للخطر، بما في ذلك خطر المراجعة، خطر الأعمال، وخطر المراجع .
تصميم الدراسة	اعتمدت الدراسة علي قائمة الاستقصاء كأداة لجمع البيانات، تم توزيعها علي كل منشآت المراجعة باختلاف أحجامها (الخمس منشآت الكبار، ومنشآت مراجعة دولية متوسطة الحجم)، والمستجوبين تم ترتيبهم من مراقب حسابات شريك حتى مراقب حسابات تحت التمرين(تم استكمال عدد ٩٦ استقصاء). وبعد جمع بيانات الدراسة تم الاعتماد علي التحليل العاملي factor analysis والانحدار اللوجيستي logistic regression كطرق لتحليل بيانات الدراسة .
نتائج الدراسة	وفق نتائج الدراسة الاستطلاعية، العامل الوحيد الفاعل هو " فعالية أنشطة الرقابة "، حيث أن فعالية أنشطة الرقابة كانت هامة في عملية تقديرات الخطر الشخصي وخطر المراجعة ، أيضاً هناك تأثير هام لعامل فعالية أنشطة الرقابة في تقدير خطر الأعمال، بجانب تقدير خطر المراجع .
(١٠)- دراسة (Curtis & Turley, 2007) **مراجعة خطر الأعمال: دراسة حالة من ارتباطات المراجعة طويلة الأجل**	
هدف الدراسة	فهم طبيعة أساليب المراجعة وفق مراجعة خطر الأعمال والصعوبات التجريبية في تطبيق مراجعة خطر الأعمال ضمن الهياكل التنظيمية الحالية.
تصميم الدراسة	دراسة حالة من تكليفات المراجعة طويلة الأجل، والتي تمت من مجموعة سجلات المراجعة الفعلية خلال فترة خمس سنوات من تطبيق مراجعة خطر الأعمال وهي لأحد عملاء أكبر مكاتب المراجعة خلال الفترة ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠٠، بالإضافة إلي المقابلات التي تمت مع أعضاء فريق مراجعة هذا التكليف.
نتائج الدراسة	- منهج المراجعة ربما قد تطور داخل منشآت المراجعة كاستجابة للضغوط علي المراجعين داخل هذه المنشآت . - مراجعة خطر الأعمال BRA يمكن أن يتم رؤيته كاستجابة متعمدة لتوجيه الاهتمامات

	التجارية عن نقص ربحية المراجعة ولتقليل تعرض مراقبي الحسابات للدعاوي القضائية الكثيرة. - نتائج دراسة الحالة تقترح أيضاً أن مدخل مراجعة خطر الأعمال كان أكثر تكلفة ويتطلب مهارات عالية المستوى .
(١١)- دراسة (Power, 2007) **مراجعة خطر الأعمال- مناظرة بين تاريخه وحاضره**	
هدف الدراسة	تتبع تطور مفهوم مراجعة خطر الأعمال BRA .
تصميم الدراسة	تحليل ودراسة عدد من الدراسات البحثية التى تناولت مخاطر الأعمال، بالإضافة إلي التنظيمات المهنية والتشريعية.
نتائج الدراسة	نتيجة للتطورات الإقتصادية الهائلة والتغير فى طبيعة الأعمال فإن العديد من المنشآت واجهت مخاطر أثرت على أهدافها واستمرارها فى المستقبل وكان لزاماً على مهنة المراجعة مواكبة هذه التغيرات ، لذا أكدت معظم الدراسات علي ضرورة تخصيص وقت أكبر للتخطيط ولفهم عمليات المنشأة مجال المراجعة كمطلب أولي لتقدير خطر الأعمال.
(١٢)- دراسة (Sahnoun & Zarai , 2009) **تأثير خطر أعمال العميل وخطر المراجعة وخطر أعمال المراجع على نتائج التفاوض بين المراجع والمنشأة التى يقوم بمراجعتها**	
هدف الدراسة	دراسة تأثير تقييم المخاطر التي تتعرض لها المنشأة التي تراجع حساباتها، وخطر المراجعة ، ومخاطر منشآت المراجعة على نتائج مفاوضات تحديد أتعاب المراجعة وقبول الجهة الخاضعة للمراجعة .
تصميم الدراسة	بحث تجريبى تضمن ٢٠٠ مراجع كمشاركين ، أسفر عن ثمانية إصدارات للحالة تتراوح بين مستويات منخفضة نسبياً إلى مستويات عالية نسبياً من المخاطر تصميم التجربة يعتمد على التحليل العاملى ل٢ خطر الأعمال (عالى ، منخفض)×٢ خطر المراجعة (عالى ، منخفض) ×٢ خطر أعمال المراجع (عالى ، منخفض) ، وتم إمداد المشاركين بمعلومات بدأت كل حالة على حدة بوصفاً للمنشأة ، بما في ذلك معلومات حول آفاق النمو، ومعلومات نهاية السنة المالية. وصف إدارة المنشأة ، بما في ذلك معلومات حول علاقتهم مع المراجع السابق. وقد وصفت أيضاً مستوى المنافسة فى الصناعة . تم عرض المعلومات المالية التالية. وشملت هذه المعلومات ملخص المبيعات، صافي الدخل، والنسب المالية، بما في ذلك المعلومات المقارنة الصناعة. معلومات حول هيكل

	الرقابة الداخلية . بعد قراءة كل حالة قام المشاركون بتقييم المخاطر ثم اتخاذ القرار .
نتائج الدراسة	١- وجود ارتباط بين خطر المراجعة والمخاطر التي تتعرض لها المنشاة التى تراجع حساباتها ٢- أن مخاطر تلك المنشآت ذات تأثير كبير على نتائج التفاوض بين المراجع والمنشاة التي يقوم بمراجعة حساباتها. ومن ثم يقل احتمال أن يقبل المراجعون مراجعة تلك المنشآت عندما ترتفع معدلات المخاطر التي تتعرض لها . ٣- أن تقييم مخاطر المراجعة لا تؤثر على نتائج التفاوض بين المراجع والمنشأة التي سيقوم بمراجعة حساباتها.
(١٣)- دراسة (Abdullatif & Al-Khadash, 2010) **فى إطار عرض مناهج المراجعة : منهج مراجعة خطر الأعمال فى البيئة الأردنية**	
هدف الدراسة	اكتشاف مدى امكانية تطبيق منهج المراجعة القائم على مخاطر الأعمال فى الدول النامية وتخصيصاً البيئة الأردنية مع الأخذ بعين الإعتبار اختلاف العوامل البيئية بين الدول المتقدمة التى تبنت إنشاء وتطوير هذا المنهج والدول النامية .
تصميم الدراسة	دراسة استطلاعية لوجهات نظر مراجعى الحسابات الأردنيين وبشكل رئيسى من شركات المراجعة الأردنية ذات الإرتباط الدولى .
نتائج الدراسة	أن كثير من الذين أجريت معهم المقابلات أفادوا بأن أكثر المؤسسات التى تطبق هذا المنهج لا تطبقه بشكل فعلى وإنما هو بمثابة شكل خارجى ، وأن تطبيق منهج المراجعة القائم على مخاطر الأعمال فى الأردن هو بمثابة رفاهية حيث يتم رفع التكاليف مقابل منافع محدودة ، إن عدم اقتناع شريحة كبيرة من المراجعين بضرورة تطبيق المنهج الجديد يؤدى إلى عدم رغبتهم فى تغيير مناهج المراجعة التقليدية والرغبة فى بقاء العمل دون زيادة جهود المراجعة وعدم الإهتمام بالسلبيات القانونية المترتبة من عدم أخذ مخاطر الأعمال على محمل الجد ، ويرى كثير ممن أجريت معهم المقابلات أن منهج المراجعة القائم على مخاطر الأعمال يمكن أن يطبق بشكل كامل إذا تمت زيادة جهود مؤسسات المراجعة بتعليم وتدريب المراجعين فى دول العالم وإعطاء الأهمية بضرورة التطبيق الكامل .
(١٤)- دراسة (Schultz, et al., 2010) **دمج مخاطر الأعمال فى حكم المراجع عن مخاطر الاخطاء الجوهرية : تأثير منهج مراجعة الأنظمة**	

الإستراتيجية	
هدف الدراسة	توجيه اهتمام المراجع نحو مخاطر الأعمال وعوامل المخاطر الأخرى عند تقديره لمخاطر التحريفات الجوهرية فى القوائم المالية أثناء مرحلة تخطيط عملية المراجعة.
تصميم الدراسة	تجربة معملية لمجموعة من المراجعين من مكاتب مراجعة مختلفة مقسمين إلى فئتين ، فئة لمراجعين تم تدريبهم على استخدام منهج المراجعة على أساس مخاطر الأعمال ، وفئة أخرى لمراجعين تم تدريبهم على استخدام منهج مراجعة العمليات ، وكل فئة تم تقسيم مراجعيها إلى نصفين الأول يقدم لهم المعلومات وفقاً لمتطلبات منهج المراجعة على أساس مخاطر الأعمال والنصف الأخر يقدم لهم المعلومات وفقاً لمتطلبات منهج مراجعة العمليات ، وتم توفير معلومات عن أعمال العميل ومقاييس الأداء الأساسية وتم توثيق تقدير مخاطر الأعمال ، ثم أداء الإجراءات التحليلية لتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية للحسابات وتوثيق أحكامهم عن مخاطر التحريفات الجوهرية فى القوائم المالية.
نتائج الدراسة	المراجع الذى تم تدريبه على استخدام منهج المراجعة على أساس مخاطر الأعمال وقام بتحليل المعلومات عن المنشاة وفقاً لمتطلبات منهج المراجعة على أساس مخاطر الأعمال قام بدمج معرفته عن مخاطر الأعمال فى أحكامه عن مخاطر التحريفات الجوهرية ، أى أنه كان هناك ارتباط جوهرى بين تقدير مخاطر الأعمال وتقدير مخاطر التحريفات الجوهرية فى ظل ظروف تدريب المراجع على استخدام وتحليل المعلومات وفقاً لمنهج المراجعة على أساس مخاطر الأعمال ، والمراجع الذى تم تدريبه على استخدام منهج مراجعة العمليات وتحليل المعلومات عن المنشأة وفقاً لمتطلبات منهج مراجعة العمليات كان أقل احتمالاً لدمج مخاطر الأعمال فى تخطيطه لمخاطر التحريفات الجوهرية .
(١٥)- دراسة (زيتون ،٢٠١١) **أثر استخدام مدخل المراجعة على أساس المخاطر على أحكام المراجعين بشأن تقدير مخاطر التحريفات الجوهرية – دراسة تطبيقية فى بيئة الممارسة المهنية المصرية**	
هدف الدراسة	دراسة أثر استخدام المراجع لمدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال وقيامه بكل من التحليل الإستراتيجى وتحليل العمليات على أحكامه بشأن تقدير مخاطر التحريفات الجوهرية والتى تتكون من دمج المخاطر المتلازمة مع مخاطر الرقابة .
تصميم الدراسة	دراسة تطبيقية اعتمدت على أسلوب قائمة الإستقصاء لتجميع البيانات من عينتين لمجتمع الدراسة وهم المراجعين الممارسين للمهنة فى مكاتب المراجعة ، مراقبى الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات . ولقد اشتملت قائمة الإستقصاء على فكرة موجزة عن مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال بالإضافة إلى خمس مجموعات من الأسئلة

	المغلقة يتعين على أفراد العينة الإجابة عليها باستخدام مقياس ليكرت الخماسى .
نتائج الدراسة	١- أن مكاتب المراجعة الدولية الرئيسية اعادت هندسة عمليات المراجعة لديها ، والتى من شأنها التقليل من أهمية الإختبارات المباشرة للمعاملات الأساسية وأرصدة الحسابات. ٢- محتوى الأعمال له تأثير متعمق على مخاطر الأعمال لمنظمة عميل المراجعة ، وبالتالى على مخاطر المراجعة . ٣- يمكن أن تنشأ مخاطر الأعمال التى تواجهها المنشآت وتهدد تحقيق أهدافها من أ- الظروف والقوى فى البيئة الداخلية للمنظمة ، ب- الظروف والقوى داخل الصناعة ، جـ - القوى والعوامل على مستوى الإقتصاد العالمى ٤- أن المراجع يقوم بتقييم مخاطر الأعمال بكافة عناصرها الداخلية والخارجية حيث تنعكس هذه المخاطر على المراجع وعلى عملية المراجعة هى : توقعات المراجع عن أحوال الشركة فى كافة المجالات ، تقييم المراجع لإستمرارية الشركة ، تقدير المراجع لمخاطر المراجعة ، تقييم مواطن القوة وضعف بيئة الرقابة الداخلية ، واحتياجات العميل من المراجع . ٥- فشل المراجعة يتحقق بوجود تحريف جوهرى فى القوائم المالية والذى لا يظهر فى تقرير المراجعة ، و/ أو ارتكاب المراجع خطأ كبير فى أداء عملية المراجعة ، وأن مثل هذا الفشل قد يرجع لفشل المراجع فى الحصول على فهم جوهرى لأعمال العميل والفشل فى إدراك وتقييم المخاطر . ٦- وجود تأييد كاف من جانب المهتمين بمهنة المراجعة لمدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال ، واعترافهم بأن هذا المدخل يحسن من فعالية عملية المراجعة ، نظراً لقيام المراجع بدمج معرفته عن مخاطر الأعمال فى أحكامه عند تقدير مخاطر التحريفات الجوهرية .
(١٦)- دراسة (عبد الخالق ، ٢٠١١) استخدام مدخل التحليل الإستراتيجى لتطوير نموذج قياس خطر الأعمال بهدف زيادة كفاءة المراجعة الخارجية	
هدف الدراسة	١- دراسة أثر التطورات فى بيئة الأعمال ونماذج الأعمال المستحدثة على زيادة خطر الأعمال . ٢- دراسة الأثر المتوقع لخطر الأعمال على المهام الحالية للمراجعة الخارجية . ٣- تحديد مدى أفضلية مدخل التحليل الإستراتيجى كوسيلة لقياس خطر الأعمال مقارنة بمدخل المراجعة الحالى والقائم على تفهم اعمال العميل .

تصميم الدراسة	دراسة ميدانية استطلاعية لعينتين هما : عينة من أعضاء هيئة التدريس ، وعينة من مراجعى الحسابات لمنشآت القطاع الخاص فقط .
نتائج الدراسة	١- أن التغييرات الحادثة فى بيئة الأعمال من شأنها أن تؤدى إلى زيادة خطر الأعمال الذى تتعرض له المنشآت فى بيئتها الحديثة . ٢- إن تعرض المنشآت المختلفة للمخاطر الداخلية أو الخارجية أدى إلى عدم فعالية مهام المراجعة التقليدية . ٣- قيام المراجع بتحليل محتوى الإستراتيجية وآليات تنفذ الإستراتيجية ضمن قيامه بعملية التحليل الإستراتيجى سيؤثر بشكل كبير على تقيمه لكل من الخطر الحتمى وخطر الرقابة وكذلك خطر الأعمال مما يؤدى فى النهاية إلى التقييم السليم لخطر المراجعة الكلى ومن ثم التخطيط السليم لعملية المراجعة .
(١٧)- دراسة (على ، ٢٠١٤) **دور الأنظمة الإستراتيجية للمراجعة فى تقييم مخاطر أعمال المنشأة باستخدام بطاقة الأداء المتوازن – دراسة (نظرية – اختبارية)**	
هدف الدراسة	دراسة كيفية استخدام أسلوب الأداء المتوازن كأحد الأساليب الكمية لمدخل الأنظمة الإستراتيجية للمراجعة وذلك بهدف توفير مؤشرات للتنبؤ وتقييم مخاطر النشاط لحكم المراجع الخارجى على قدرة المنشأة فى الإستمرار .
تصميم الدراسة	دراسة ميدانية عن طريق تصميم قائمة استبيان وتوزيع ٤٠٠ قائمة على القائمين بمهنة المراجعة الخارجية فى ١٢ مكتب مراجعة التى لها شريك أجنبى وذلك لجمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث .
نتائج الدراسة	١- أن مدخل الأنظمة الإستراتيجية يعتمد على المراجعة الكلية أو الشاملة من خلال القيام بإجراءات المراجعة من أعلى إلى أسفل أى تحليل بيئة الأعمال والإستراتيجيات بالمنشاة محل المراجعة ثم تحليل العمليات الداخلية المنفذة لتلك الإستراتيجيات ثم قياس أثر ذلك على مدى صحة وعدالة القوائم المالية للمنشاة . ٢- أن أسلوب الأداء المتوازن يوفر آلية متكاملة للمراجع الخارجى فى تقييمه لمخاطر النشاط التى تتعرض لها منشآت الأعمال حيث يساعده هذا الأسلوب فى عملية التنبؤ وتقييم مخاطر النشاط لمنشآت الأعمال من خلال مجموعة من مقاييس الأداء وذلك للحكم على قدرة المنشأة على الإستمرار .

❖ **<u>المبحث الثانى :</u>** تم فى هذا المبحث عرض الدراسات السابقة التى أوضحت أهمية تطبيق القياس المرجعى للأداء فى تقييم مخاطر المنشأة .

(١)- دراسة (مصطفى ، ٢٠٠٠) **دور الإجراءات التحليلية فى اكتشاف غش الإدارة**	
هدف الدراسة	إبراز دور الإجراءات التحليلية كأداة لإكتشاف حالات غش الإدارة بالإضافة إلى اقتراح مدخل لتدعيم قدرات المراجعين الخارجين فى استخدام الإجراءات التحليلية فى اكتشاف وجود غش من قبل الإدارة .
تصميم الدراسة	دراسة نظرية تحليلية للدراسات السابقة المتعلقة بفعالية الإجراءات التحليلية فى اكتشاف غش الادارة . واقتراح مدخل لتحسين فعالية الإجراءات التحليلية فى اكتشاف الأخطاء المادية والأمور الشاذة متضمنه غش واحتيال الإدارة .
نتائج الدراسة	أن الإجراءات التحليلية توفر علامات للإنذار ، والتى تمثل اشارات خطر لإرتكاب غش الإدارة ، ومن ثم تجعل المراجع يكرس معظم وقته فى المجالات التى حدثت فيها فروق غير متوقعة ، أو تغيرات جوهرية ، كما تحدد المجالات التى تكون أكثر من غيرها تأثيراً فى فشل عملية المراجعة ، وبالتالى تستوجب التركيز والحرص و زيادة نطاق الإختبارات الأساسية لتفاصيل العمليات والأرصدة .
(٢)- دراسة (O'Donnell,2002) **تقديم دليل حول العلاقة بين خبرة المراجع ومدى فاعلية تطبيق الإجراءات التحليلية**	
هدف الدراسة	معرفة العلاقة بين خبرة المراجع ومدى فاعلية تطبيق الإجراءات التحليلية فى تحديد وتحليل الأخطاء فى القوائم المالية .
تصميم الدراسة	دراسة تجريبية بواسطة عينة مكونة من (٣٠) مراجع خبرتهم بين (٢-١٣) سنة وتم استبعاد مراجعين وأصبح صافى العينة (٢٨) مراجع من أكبر ثلاث شركات مراجعة فى الولايات المتحدة الأمريكية .
نتائج الدراسة	أن المراجعين ذو الخبرة الأعلى هم الأفضل فى اعطاء التفسيرات ، والقيام بتحليلات الإجراءات التحليلية من ذوى الخبرة الأقل .
(٣) - دراسة (Law & Willett,2004) **قدرة الإجراءات التحليلية على الإشارة لوجود أخطاء فى العمليات التجارية**	
هدف الدراسة	اختبار مدى فعالية الإجراءات التحليلية فى المراجعة فى اكتشاف الأخطاء والانحرافات
تصميم الدراسة	استخدمت الدراسة المنهج التجريبى وذلك من خلال نموذج محاكاة محوسب يمثل المجموعة المعيارية .
نتائج الدراسة	أن استخدام التقييمات المعيارية يؤدى إلى تحسن الأداء ، وان استخدام أسلوب النماذج و تناول الأخطاء المحتملة بشكل أوسع سيؤدى إلى نتائج مفيدة مبكراً .

(٤)- دراسة (Kaminski et al.,2004) **هل يمكن للنسب المالية اكتشاف التقارير المالية المضللة ؟**	
هدف الدراسة	التقرير عما إذا كانت النسب المالية يمكنها اكتشاف التقارير المالية الإحتيالية فى المنشآت أم لا .
تصميم الدراسة	تم تطبيق إحدى وعشرون (٢١) نسبة مالية على ٧٩ منشأة وتمت مقارنة هذه النسب لهذه المنشآت وكانت المقارنة على أساس الحجم ونوع الصناعة والفترة الزمنية للفترات المختارة ، وأجريت المقارنة باختيار سبع فترات تم تقسيمها على أساس أن السنة التى تم فيها اكتشاف الغش هى سنة الأساس وقسمت الفترات الأخرى على النحو التالى : ثلاث فترات قبل سنة الإحتيال (الأساس) ، وثلاث فترات بعد سنة الإحتيال (الأساس) .
نتائج الدراسة	أن النسب المالية تعتبر ذات قدرة محدودة فى اكتشاف أو توقع التقارير المالية الإحتيالية.
(٥)- دراسة (جربوع ،٢٠٠٥) **مدى قدرة المدقق الخارجى من خلال التحليل المالى على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع**	
هدف الدراسة	بيان مدى قدرة المدقق الخارجى من خلال التحليل المالى على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع .
المتغير المستقل	التحليل المالى .
المتغير التابع	اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع .
تصميم الدراسة	دراسة تطبيقية على (٨٥) مكتب مدقق حسابات قانونى فى قطاع غزة .
نتائج الدراسة	التحليل المالى عن طريق النسب المالية يمكن المراجع من تقييم جوانب كثيرة من نشاط المنشأة والتنبؤ باحتمالات المستقبل ، وأن أهم المداخل التى يمكن للمراجع اتباعها فى التحليل المالى للقوائم المالية المدققة تحليل الإستثمار ، وتحليل الإئتمان .
(٦)- دراسة (Sander et al.,2009) **أثر الخصائص الثقافية وهى مستوى الخبرة ، مستويات ملائمة من الشك المهنى ، القدرة على العمل فى إطار فردى ، على نتائج الإجراءات التحليلية .**	
هدف الدراسة	التعرف على أثر الخصائص الثقافية على نتائج الإجراءات التحليلية .
تصميم الدراسة	دراسة تجريبية شملت ٧٦ مراجع فى الولايات المتحدة والمكسيك ، وطلب من المشاركون تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية فى قائمة الدخل والميزانية العمومية .
نتائج الدراسة	أن المراجعين الأكثر خبرة لديهم تقييم أفضل للمخاطر من المراجعين المبتدئين الذين

	شاركوا فى هذه الدراسة .
(٧)- دراسة (Knechel et al., 2010) **تأثير مقاييس الأداء المرجعية والتحليل الإستراتيجى على أحكام المراجع عن المخاطر والنماذج العقلية**	
هدف الدراسة	تفسير أثر استخدام المراجع لبعض الأدوات التحليلية المتوفرة له مثل مقاييس الأداء مقارنة بالأفضل والتحليل الإستراتيجى على أحكام المراجع عن المخاطر عند تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة .
تصميم الدراسة	دراسة تجريبية حيث تم استخدام التصميم العاملى ٢ نوع مقاييس الأداء التى تم قياسها مرجعياً (المشتركة بين منشآت الأعمال ، والفريدة بالنسبة للمنشأة المفترضة فى الحالة) × ٢ عمق التحليل الإستراتيجى (المتعمق ، والسطحى) × ٢ نوع الخطر الذى يتم قياسه (خطر الأعمال ، وخطر التحريف الجوهرى) وتمت هذه الدراسة التجربية بالإعتماد على٨٧ مراجع أول من الأربعة مكاتب الكبرى الموجودة بكندا .
نتائج الدراسة	١- وجود البيانات المرجعية لمقاييس أداء المنشأة الشائعة الإستخدام يمكن المراجع من دمج أو استخدام هذه المقاييس عند تقديره لخطر المراجعة . ٢- تقييم المراجع للخطر على مستوى المنشأة يتأثر بدرجة كبيرة بنظام تقييم أداء المنشأة مقارنة بتقييم المراجع لخطر وجود أخطاء جوهرية فى الحسابات .

وقد ركزت كل دراسة من الدراسات السابقة على جانب معين من الجوانب المرتبطة بهذا البحث ، إلا أنه لا توجد دراسة ميدانية قد تمت فى البيئة المصرية قد ناقشت مدى مواكبة المراجعين فى مصر لتطبيق منهج المراجعة على أساس الخطر بشكل متكامل بالأخذ فى الإعتبار العوامل المؤثرة على المنشأة والقياس المرجعى للأداء . و ذلك فى ضوء القواعد الإرشادية التى تتضمنتها معايير المراجعة المصرية أرقام : (٣١٥) ، (٣٢٠) ، و (٣٣٠) .

وحيث أن الهدف من هذا البحث هو تحديد مدى مواكبة المراجعين فى مصر (التابعين للجهاز المركزى للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة) للتطورات الخاصة بدراسة العوامل المؤثرة على المنشأة والقياس المرجعى للأداء ، فإنه يتطلب الأمر أن يتم التحديد بشكل تفصيلى لكافة الجوانب التى يجب أن تتضمنها قائمة الإستقصاء للتعرف عن مدى وجود إدراك لها من جانب المراجعين وتطبيقها .

الفصل الثاني : القواعد الإرشادية الواجب على المراجع الإلمام بها لتقييم ومواجهة مخاطر المنشأة .

وتضمن المباحث التالية :

المبحث الأول : القواعد الإرشادية التى تضمنها معيار المراجعة رقم (٣١٥) وعنوانه " تفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام " .

المبحث الثانى : القواعد الإرشادية التى تضمنها معيار المراجعة رقم (٣٢٠) وعنوانه " الأهمية النسبية فى المراجعة " .

المبحث الثالث : القواعد الإرشادية التى تضمنها معيار المراجعة رقم (٣٣٠) وعنوانه " إجراءات المراقب لمواجهة المخاطر التى تم تقييمها " .

وقد خلصت الدراسة فى هذا الفصل إلى ما يلى : -

أولاً : أن القواعد الإرشادية التى تضمنها معيار المراجعة رقم (٣١٥) وعنوانه " تفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام " ، قد كشفت بوضوح الإجراءات الواجب على المراجع إتخاذها لتفهم المنشأة وتقييم مخاطر التحريف الهامة ، كما قد نصت بوضوح على ضرورة قيام المراجع بدراسة العوامل المؤثرة على المنشاة الداخلية والخارجية ، **وأن يأخذ فى الإعتبار القياس المرجعى للأداء عند إتمام الإجراءات التالية اللازمة لذلك :**

١) تحديد المخاطر المحتمل أن تواجه المنشأة .
٢) تحديد احتمالية حدوث هذه المخاطر .
٣) تحديد نوعية التحريفات الممكن حدوثها .
٤) تحديد مدى جوهرية التحريفات .
٥) تحديد مدى إجراءات المراجعة الواجب اتخاذها لإكتشاف الأخطاء والغش فى القوائم المالية .

ثانياً : أن القواعد الإرشادية التى تضمنها معيار المراجعة رقم (٣٢٠) وعنوانه " الأهمية النسبية فى المراجعة " ، قد كشفت بوضوح عن الإجراءات الواجب على المراجع إتخاذها عند تحديد الأهمية النسبية وأوضحت أنه لإتمام هذه الإجراءات يلزم على المراجع دراسة العوامل المؤثرة على نشاط المنشأة والقياس المرجعى للأداء .

ثالثاً : أن القواعد الإرشادية التى تضمنها معيار المراجعة (٣٣٠) وعنوانه " إجراءات المراقب لمواجهة المخاطر التى تم تقييمها " ، قد كشفت عن الإجراءات الواجب على المراجع القيام بها ،

وأنها نصت بوضوح أنه يتعين على المراجع دراسة العوامل المؤثرة على المنشاة (الداخلية والخارجية) والقياس المرجعى للأداء ، عند إتمام الإجراءات اللازمة لذلك التالى بيانها :

١) التحقق من مدى ملاءمة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية ومدى كفاية الإفصاح المتعلق بالبنود ذات الطبيعة الخاصة .

٢) تحديد المجالات التى يجب أن يكون فيها إعتبارات المراجعة الإضافية ضرورية .

٣) تقييم أدلة المراجعة للتحقق من كفايتها وملاءمتها .

٤) التحقق من مدى ملاءمة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية ومدى كفاية الإفصاحات فى القوائم المالية .

كيفية الإستفادة من الإجراءات التحليلية (القياس المرجعى للأداء) فى التخطيط والقيام بالمراجعة لإكتشاف مجالات الخطأ والغش ، وذلك لإتمام المراجعة بكفاءة وفعالية والحماية من التعرض للمساءلة

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية

تناولت الباحثة فى هذا الفصل تصميم الدراسة الميدانية وتضمن النقاط التالية : هدف الدراسة الميدانية ، والتساؤلات البحثية ، ثم تم تحديد مجتمع وعينة الدراسة ، واستقرت الباحثة على عينة مكونة من ٦٠ مراجع من مراجعى الجهاز المركزى للمحاسبات و٨٢ مراجع من مراجعى مكاتب المراجعة الخاصة ، وباستخدام استمارة استقصاء كوسيلة لجمع البيانات ، وقامت الباحثة باستخدام الأساليب الإحصائية التالية :

١- اختبار الثبات والصدق الداخلى لمتغيرات البحث من خلال معامل ألفا كرونباخ .

٢- استخراج التكرارات والنسب وبعض مقاييس النزعة المركزية (المتوسط الحسابى ، المتوسط الحسابى النسبى) .

٣- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات " اختبار كولومجروف – سمرنوف one sample K – S.

٤- اختبار مان وتنى Mann-Whitney . وهو اختبار لا معلمى ، يستخدم بدل من اختبار النسبة التائية (T Test) للمقارنة بين متوسطى عينتين مستقلتين وأن هذا الإختبار لا يتطلب أن تكون العينات متساوية ، كما أنه يستخدم أياً كان عدد أفراد العينة .

٥- اختبار كا^{٢} Chi Square Test . ويستخدم هذا الإختبار للتحقق مما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة احصائية فى مستوى الإدراك بين المراجعين (فئات العينة المختلفة)،

وكانت نتائج الدراسة الميدانية كالتالى :

١) إرتفاع مستوى الإدراك بأهداف دراسة العوامل المؤثرة على المنشأة والقياس المرجعى للأداء حيث بلغ (٩٥,٥٣%) لمراجعى الجهاز المركزى ، و(٩٤,٧٣%) لمراجعى المكاتب الخاصة.

وترى الباحثة أن إرتفاع مستوى إدراك مراجعى الجهاز المركزى بأهداف دراسة العوامل المؤثرة على المنشأة والقياس المرجعى للأداء، قد يرجع إلى علمهم أن البحث يتعلق بمعايير المراجعة الحديثة الصادرة عن الجهاز المركزى وأنه يقتضى أن يكون لديهم علم كامل بها ويقوموا بتطبيقها حتى لا يظهر وجود تقصير فى العمل بالجهاز ، فاعترافهم بذلك يعرضهم للمساءلة .

وبالنسبة لإرتفاع مستوى إدراك مراجعى المكاتب الخاصة بأهداف دراسة العوامل المؤثرة على المنشأة والقياس المرجعى للأداء ، فقد يرجع إلى عدم تمكن الباحثة من الحصول على إجابات من مكاتب المراجعة الكبيرة الأخرى بخلاف مكتب حازم حسن لإحجام معظمهم عن التعاون ، واقتصرت الإجابة التى تم الحصول عليها من مكاتب المراجعة الأقل حجماً الموضحة فى الملحق رقم (٣) ، وقد تمت إجاباتهم بهذا الشكل لإظهار أنهم من المكاتب المتميزة التى لديها علم بمعايير المراجعة الحديثة .

٢) ارتفاع مستوى الإدراك بدراسة العوامل الخارجية المؤثرة على المنشأة حيث بلغ (٩٦,٣٣%) لمراجعى الجهاز المركزى ، و (٩٥,٣٣%) لمراجعى المكاتب الخاصة .

٣) إرتفاع مستوى الإدراك بدراسة العوامل المرتبطة بأنشطة المنشأة ، والعوامل المرتبطة بإستثمارات المنشأة ، والعوامل المرتبطة بالتمويل ، والعوامل المرتبطة بإعداد التقارير المالية ، والعوامل المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية ، حيث بلغت نسبة الإدراك بدراسة هذه العوامل على التوالى (**٩٥% ، ٩٤,٣٣% ، ٩٥,٣٣% ، ٩٦,٦٧% ، ٩٨,٦٧%)** لمراجعى الجهاز المركزى ، و **(٩٤,٣٣ ، ٩٤ % ، ٩٥,٦٧% ، ٩٨,٦٧% ، ٩٩,٣٣%)** لمراجعى المكاتب الخاصة .

٤) أن مستوى الإدراك بدراسة العوامل المرتبطة بأهداف واستراتيجيات المنشأة كان إدراكاً متوسطاً حيث بلغت نسبة الإدراك **(٧٢,٣٣%)** لمراجعى الجهاز المركزى ، و **(٧٠%)** لمراجعى المكاتب الخاصة .

وترى الباحثة أنه على الرغم من ارتفاع مستوى الإدراك بدراسة العوامل الخارجية المؤثرة على المنشأة البالغ **(٩٦,٣٣%)** لمراجعى الجهاز المركزى ، و**(٩٥,٣٣%)** لمراجعى المكاتب الخاصة ، ومستوى الإدراك بدراسة العوامل الداخلية المؤثرة على المنشأة البالغ **(٩٢,٠٦%)** لمراجعى الجهاز المركزى ، و **(٩٢%)** لمراجعى المكاتب الخاصة ؛ إلا أن ذلك لا يعنى إلتزامهم الفعلى بدراسة هذه العوامل بشكل كامل للإعتبارات الآتية :

- أغلبية مراجعى الجهاز المركزى المشاركين فى الإستقصاء كانت خبرتهم أقل من ١٠ سنوات بنسبة **(٦٦,٧%)** من عينة مراجعى الجهاز المركزى ، وهذا قد يعنى عدم إلمامهم ببعض هذه العوامل ويؤكد ذلك إنخفاض مستوى إدراكهم بدراسة العوامل المرتبطة بأهداف واستراتيجيات المنشأة بالنسبة لإدراكهم بدراسة باقى العوامل ، وهذا قد يدل على عدم إلمامهم بما تتضمنته المعايير من الأساس .
- بالنسبة لمراجعى المكاتب الخاصة نجد أن إجاباتهم قد اشتملت على دراسة (المشتقات المالية ، الإستحواذ والإندماج ، الإستثمار فى منشآت لاتدخل فى التجميع ، والأصول والإلتزامات والمعاملات بالعملات الأجنبية ، المحاسبة عن القيمة العادلة ، المحاسبة عن المعاملات غير العادية أو المعقدة ، هيكل المجموعة – الشركات التابعة والشقيقة – الترتيبات التمويلية الموجودة خارج الميزانية ، الأطراف ذو العلاقة ، التحالفات والمشروعات المشتركة ، المشاركة فى التجارة الإلكترونية) وهذه البنود لا تتعلق أو لا تُرد إلا فى قوائم الشركات الكبرى التى تقوم بمراجعتها مكاتب المراجعة كبيرة الحجم .

٥) إرتفاع مستوى إدراك المراجعين باستخدام إجراءات القياس المرجعى للأداء ، حيث بلغ (٩١,٦٧%) لمراجعى الجهاز المركزى ، و(٩٣,٣٣%) لمراجعى المكاتب الخاصة ، وبالإستعانة بأساليب قياس وفحص الأداء المالى لتطبيق القياس المرجعى للأداء ، حيث بلغ (٩٤,٠٦%) لمراجعى الجهاز المركزى ، و (٩٥,٧٨%) لمراجعى المكاتب الخاصة .

٦) إنخفاض مستوى إدراك المراجعين بأهمية القياس المرجعى للأداء فى تحديد مجالات الأخطاء المحتملة ، حيث بلغ (٥٦,١%) لمراجعى الجهاز المركزى و(٥٤,٩%) لمراجعى المكاتب الخاصة ، فهناك بعض النسب المالية المستخدمة فى تحديد مجالات الأخطاء المحتملة – مستوى إدراك المراجعين بمدلولاتها فى تحديد مجالات الأخطاء المحتملة ، ضعيف ، ومقبول ، وهى :

النسب المالية	مستوى الإدراك	
	مراجعى الجهاز المركزى	**مراجعى المكاتب الخاصة**
• **معدل دوران المخزون .**	**مقبول**	**مقبول**
• **معدل دوران المدينين .**	**ضعيف**	**ضعيف**
• **نسبة إجمال الديون إلى إجمال الأصول .**	**ضعيف**	**ضعيف**
• **نسبة الديون إلى حقوق الملكية .**	**ضعيف**	**ضعيف**

وهناك نسب مالية أخرى مستخدمة فى تحديد مجالات الأخطاء المحتملة – مستوى إدراك المراجعين بمدلولاتها فى تحديد مجالات الأخطاء المحتملة ، جيد جدا ، وجيد ، وهى

النسب المالية	مستوى الإدراك	
	مراجعى الجهاز المركزى	مراجعى المكاتب الخاصة
• نسبة الأصول السريعة .	جيد جداً	جيد جداً
• نسبة مجمل الربح إلى المبيعات .	جيد جداً	جيد

وترى الباحثة أنه على الرغم من إرتفاع مستوى الإدراك بإستخدام إجراءات وأساليب تطبيق القياس المرجعى للأداء إلا أن انخفاض مستوى الإدراك بأهمية القياس المرجعى للأداء فى تحديد مجالات الخطأ المحتملة ، يدل على عدم الإلتزام الفعلى باستخدام القياس المرجعى للأداء بشكل كامل . ويرجع ذلك إلى أن أغلب المراجعين المشاركين فى الإستقصاء كانت خبرتهم أقل من ١٠ سنوات بنسبة (٦٦,٧%) من إجمالى عينة مراجعى الجهاز المركزى ، و(٩٠،٣%) من إجمالى عينة مراجعى المكاتب الخاصة ، كما يمكن إرجاع ذلك إلى عدم وجود قواعد تحدد تلك الأساليب التى يمكن الإستعانة بها عند القياس المرجعى للأداء لتحديد مجالات الأخطاء وتلزم المراجع بها ، وإنما تُرك ذلك للحكم والتقدير الشخصى للمراجع .

المراجع

أولاً المراجع العربية :

(أ)- الكتب :

١. **حماد ، طارق عبد العال ، ٢٠٠٧،"موسوعة معايير المراجعة – شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية تخطيط واداء عملية المراجعة : الجزء الثانى"، الدار الجامعية.**

٢. **لطفى ، أمين السيد أحمد ٢٠١٠ " دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد "، الدار الجامعية .**

٣. **يوسف ، ناجى نجيب ، ٢٠١٦،" خدمات التأكد ومعايير المراجعة الحديثة" ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق .**

(ب) – الدوريات :

١. **أحمد ، عبد الله عبد السلام ، ٢٠٠٩ ، " تطوير قياس خطر الأعمال بإستخدام مدخل تحليل الإستراتيجية بغرض رفع كفاءة وفاعلية عملية المراجعة " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، جامعة المنصورة ، المجلد ٣٣، ع ١، ص ص ١٥٧- ٢٠٤.**

٢. **مجاهد ، محمد عبد الله ، ٢٠٠٥، أثر الإختلافات فى عوامل مخاطر العميل على عمليات قرار المراجعين فى إطار التخطيط متعدد المراحل لعملية المراجعة – دراسة اختبارية على بيئة المراجعة فى مصر ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، مج ٢٥، ع ٢ ، ص ص ١٤٦-٢١٤.**

٣. **مجاهد ، محمد عبد الله ، ٢٠٠٥ " إطار مقترح لتقدير مخاطر العميل باستخدام مدخل مراجعة الأنظمة الاستراتيجية واثر ذلك على أحكام المراجعين عن أداء العميل – دراسة تطبيقية "، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ع١، ص ص ١٩٩- ٢٥١.**

٤. **مصطفى ، صادق حامد ،٢٠٠٠، دور الإجراءات التحليلية فى اكتشاف غش الإدارة ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، ع١، ص ص ٥٣٧-٥٧١ .**

٥. **جربوع ، يوسف محمود ، ٢٠٠٥ ، " مدى قدرة المدقق الخارجى من خلال التحليل المالى على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع " مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) ، المجلد ١٣، العدد ، ١، ص ص ٢٦٣- ٢٩٥.**

(جـ) – الرسائل العلمية :

١. حسانين ، محمود فاروق كامل،(٢٠١٢)، " دراسة تحليلية لأثر حوكمة الشركات وبيئة الرقابة على قرارات تخطيط عملية المراجعة الخارجية : دراسة ميدانية " ، *رسالة ماجستير غير منشورة* ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة .

٢. خليل ، عبد اللطيف محمد ،٢٠٠٢ ،" تطوير أساليب وإجراءات المراجعة لخدمة سوق المال فى مصر – دراسة تحليلية ميدانية " رسالة دكتوراه ، كلية التجارة جامعة الزقازيق.

٣. زيتون ، محمد خميس جمعه ، ٢٠١١ ، " أثر استخدام مدخل المراجعة على أساس المخاطر على أحكام المراجعين بشأن تقدر مخاطر التحريفات الجوهرية – دراسة تطبيقية على بيئة الممارسة المهنية المصرية " ، رسالة ماجستير ،كلية التجارة بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس .

٤. طميرة ، سامى حسنى محمد ،(٢٠١٣)، " استخدام مراجع الحسابات الخارجى للمقاييس غير المالية لغرض الفهم الملائم لطبيعة العميل وانعكاس ذلك على تقييمه لخطر المراجعة الكلى " ، *رسالة ماجستير غير منشورة* ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة .

٥. عبد الخالق ، سماح أحمد محمد ، ٢٠١١، " استخدام مدخل التحليل الإستراتيجى لتطوير نموذج قياس خطر الأعمال بهدف زيادة كفاءة المراجعة الخارجية " ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة .

٦. على ، محمد شعبان إبراهيم شعبان ، ٢٠١٤ ، " دورالأنظمة الإستراتيجية للمراجعة فى تقييم مخاطر أعمال المنشاة باستخدام بطاقة الأداء المتوازن – دراسة (نظرية – اختبارية) " رسالة ماجستير ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ،جامعة حلوان .

٧. منصور ، أشرف محمد إبراهيم ، ٢٠٠٥ ،" نموذج مقترح لمراجعة إدارة مخاطرالأعمال – دراسة نظرية ميدانية " ،رسالة دكتوراه ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان.

٨. هلال ، رانيا أحمد محمد ، ٢٠١١، مدخل مقترح لتدعيم قدرات المراجعين الخارجيين فى استخدام الإجراءات التحليلية لاكتشاف غش الإدارة ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس .

(و) – المعايير المهنية :

١. الهيئة العامة للرقابة المالية ، ٢٠٠٩ ، معيار المراجعة المصرى رقم (٢٤٠) ،" مسئولية المراقب بشأن الغش والتدليس عند مراجعة القوائم المالية " ، معايير المراجعة المصرية ، متاحة على الموقع : www.efsa.gov.eg

٢. الهيئة العامة للرقابة المالية ، ٢٠٠٩ ، معيار المراجعة المصرى رقم (٣١٥) ، " تفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام " ، معايير المراجعة المصرية ، متاحة على الموقع : www.efsa.gov.eg

٣. الهيئة العامة للرقابة المالية ، ٢٠٠٩ ، معيار المراجعة المصرى رقم (٣٢٠) ، " الأهمية النسبية فى المراجعة " ، معايير المراجعة المصرية ، متاحة على الموقع : www.efsa.gov.eg .

ثانياً : المراجع الأجنبية

(A) Periodical :

1. Abdullatif, M., H.A. Al-Khadash, 2010, " Putting Audit Approaches in Context: The Case of Business Risk Audits in Jordan" , International Journal of Auditing , 14(1) , PP. 1-24.
2. Bedard, J.C., and Johnstone, K.M.,(2010), "Audit Partner Tenure and Audit Planning and Pricing", *Auditing : A Journal of Practice & Theory*, Vol. 29, No. 2, pp. 45 - 70 .
3. Chen, Hsueh Ju , Huang, Shaio Yan & Kuang-Hsun Shih, 2006, " An Empirical Examination of the Impact of Risk Factors on Auditor's Risk Assessment ", International Journal of Management, Vol. 23 (3), pp.515-528.
4. Curtis, Emer and Turley Stuart, 2006, " The business risk audit – A longitudinal case study of an audit engagement ", Accounting, Organizations and Society, Article in Press.
5. Eilifsen, W. R. KnecheL , and P. Wallage , 2001 , Application of the business risk audit model: a field study, Accounting Horizons ,Vol. 15, pp. 193–207.
6. Erickson, M., B.W. Mayhew, and W. L. Felix, Jr. , 2002 , " Why Do Audits Fail? Evidence from Lincoln Savings and Loan" , Journal of Accounting Research, Vol. 38, pp. 165-194.

7. **Knechel , W. Robert , Salterio , Steven E. and Kochetova , Natalia , 2010, "The effect of benchmarked performance measures and strategic analysis on auditors' risk assessments and mental models" , Accounting, Organizations and Society , Vol.35, pp. 316–333.**
8. **Kaminski, Kathleen., Wetzel,T. Sterling., and Guan, Liming., 2004 , " Can Financial Ratios Detect Fraudulent Financial Reporting ", Management Auditing Journal, , Vol. 19, (1), pp. 15 – 28.**
9. **Law, Shee Boon ,and Roger Willett,2004, "The ability of analytical procedures to signal transaction errors" Managerial Auditing Journal, Emerald Article,Vol. 19(7) , pp.869-888.**
10. **O'Donnell , Ed and Schultz, Jr, 2005, " The Halo Effect in Business Risk Audits: Can Strategic Risk Assessment Bias Auditor Judgment about Accounting Details?", The Accounting Review,Vol.80(3),pp .921-939.**
11. **O'Donnell , Ed. and J. Schultz , 2003 ," The Influence of Business-Process-Focused Audit Support Software on Analytical Procedures Judgments. AUDITING ", A Journal of Practice & Theory ,Vol.22,pp.265-279.**
12. **O'Donnell,ED., 2002 ," Evidence of an Association Between Error-Specific Experience and Audit Performance During Analytical Procedures", Behavioral Research In Accounting , Vol.14 , (1),pp.179-195.**
13. **Hughes,Susan B., Sander, James F.,Higgs,Scott D., and Cullinan,Charles P., 2009 , " The impact of cultural environment on entry – level auditors' abilities to perform analytical procedures", Journal of International Accounting , Auditing and Taxation , Vol. 18, (1), PP. 29- 43.**

14. **Power,M. , 2007, Business risk auditing - Debating the history of its present, Accounting,Organizations and Society,Vol.32(1-2), pp.1-4.**
15. **Schultz, J. J., Bierstaker, J. L., & O'Donnell, E. 2010," Integrating business risk into auditor judgment about the risk of material misstatement: The influence of a strategic-systems-audit approach", Accounting, Organizations and Society,Vol. 35(2), 238-251.**

(B) others :

1. **Kotchetova, Natalia, 2003 ,"An Analysis of Client's Strategy Content and Strategy Proces : Impact on Risk Assessment and Audit Planning" , Working Paper , University of Waterloo .**
2. **Sahnoun, M. H., & Zarai, M. A., 2009," Effect of Auditee Business Risk, Audit Risk and Auditor Business Risk on Auditor Auditee Negotiation Outcomes: An Experimental Study in Tunisian Context", In Economic Research Forum, Working Paper.**